دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	شتا، عبدالحميد علي عبدالحميد
المجلد/العدد:	مج 4, ع 15
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	أبريل
الصفحات:	129 - 132
رقم MD:	67109
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأحزاب السياسية، مصر، النظم السياسية، قانون الانتخابات، الانتخابات الرئاسية، الانتخابات البرلمانية، المشاركة السياسية، الحرية السياسية، مجالس النواب، الإدارة المحلية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/67109

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم

مؤسسة كوانرد اديناوزا وإدارة البحوث العلمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

١٤ -١٥ أكتوبر ٢٠٠٢

عبد الحميد على شتـــا*

رأس الجلسة الافتتاحية كمال المنوفى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وقد تحدث عن إشكاليات النظام الانتخابى فى مصر ، حيث أبرزت الانتخابات البرلمانية الأخيرة عدداً من الظواهر السلبية منها ، العنف فى أثناء العملية الانتخابية وسيطرة رأس المال وفساد الإدارة فى الإشراف على الانتخابات . كما أن ضعف تمثيل المرأة أحد الظواهر السلبية فى العملية الانتخابية، حيث إن الثقافة السياسية ما زالت لا تعطى للمرأة قدرها فى الحياة السياسية ، غير أن أهم الظواهر الإيجابية فى انتخابات ٢٠٠٠ هى إشراف القضاء على الانتخابات مما أدى إلى وصول عدد كبير من الوجوه الجديدة بما أثر بإيجاب على أداء المجلس .أما عالية المهدى وكيلة الكلية للدراسات العليا فقد تناولت أهمية هذه الندوة باعتبارها ثمره تعاون مع مؤسسة كونراد اديناور لخدمة قضايا الديمقراطية والعدالة والتنمية فى مصر .

أما الجلسة الأولى ، فكان المتحدث الرئيسى فيها شوقى السيد عضو مجلس الشورى وقد قدم ورقة بعنوان " النظم الانتخابية :طبيعة ومعايير اختيارها " حيث تناول دور النظم الانتخابية فى تعميق الديمقراطية ، والجهود المبذولة لإصلاح النظام الانتخابى ابتداء من المرحلة التى تعد فيها جداول الناخبين ثم إجراء العملية الانتخابية ثم عملية الفرز وإعلان النتيجة حتى الفصل فى صحة العضوية .فالنظام الانتخابى متكامل وعند وضع قانون جديد للانتخابات يجب وضع فلسفة الدستور فى الاعتبار ،من حيث توسيع المشاركة السياسية وتفعيل الممارسة الديمقراطية وتنشيط الحياة الحزبية وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين كشرط لازم وضرورى لنجاح العملية الانتخابية، كما يجب مراعاة القواعد الحاكمة فى الدستور و المبادئ التى أقرتها المحكمة الدستورية العليا .

---

* طالب ماجستير وباحث علوم سياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

الواقع الاجتماعى المصرى الذى يقدم خبرة ثرية فى نظم انتخابية مختلفة تنوعت بين القائمة والفـودى والمختلط ، يجب أخذه فى الاعتبار عند وضع نظام انتخابي جديد بالإضافة إلى حل معضلات تســـيطر علـــى النظام الانتخابي الحالى مثل تعريف العامل والفلاح وتقسيم الدوائر الانتخابية وتنشيط الأحزاب . فبرغم وجـود سبعة عشر حزباً على الساحة السياسية إلا أن منها سبعة أحزاب بالفعل مجمد نشاطها من الداخل ، من ثـــم لابد من الاسترشاد بهذه المصادر عند وضع نظام انتخابي جديد حتى نتلافى عيوب عدم الدستورية .

أما الجلسة الثانية فقد رأسها إبراهيم درويش أستاذ القانون الدستوري وقدمت فيها ثلاث أوراق بحثية، قدم احمد الرشيدي الورقة الأولى بعنوان " تجارب النظم الانتخابية فى مصر :الإطار القانونى " عرض فيـــها قراءة قانونية لقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشان تنظيم مباشرة الحقوق السياسية من خلال أربع نقاط أ- القيد فى الجدول الانتخابية حيث يجب فتح فترة القيد بالجدول الانتخابية وعدم قصرها على مدة محددة فقـــط وأهميـــة استخدام الرقم القومى فى القيد بالجداول الانتخابية ب- مشاركة المواطنين فى الانتخابـــات والاســـتفتاءات ، يجب تغليظ العقوبة ورفع مبلغ الغرامة وجذب المواطنين إلى المشاركة فى الانتخابـــات ج- الإشـــراف علـــى العملية الانتخابية ، فلابد من وجود حياد فعلى للإدارة المشرفة على الانتخابات وضرورة التحقق من شخصية الناخب وامتداد الإشراف القضائى على انتخابات المحليات لأنها واحة الديمقراطية د- العنف فى الانتخابـــات ، من المهم بحث هذه الظاهرة وجعل الحبس وجوبيا للحد من العنف المصاحب للعملية الانتخابية .

أما الورقة الثانية قدمها ، عبد السلام نوير بعنوان " الأبعاد السياسية للنظم الانتخابيـــة فـــى مصـــر " وتناول فيها تطور مراحل النظام الانتخابي من ١٨٦٦ وحتى ١٩٢٣ حيث كان الانتخاب علـــى درجتيـــن ثـــم اصبح الانتخاب مباشراً وتم إقرار حق المرأة فى التصويت فى دستور ١٩٥٦ .أما بعد عودة الحياة الحزبيـــة فقد تنوعت الطريقة التى جرت بها الانتخابات ما بين النظام الفردى والقائمة والمختلط ، كما وضع محـــددات تحكم النظام الانتخابي وهى قوة السلطة التنفيذية ، وضعف المؤسسة التشريعية والسيطرة عليها مـــن قبـــل السلطة التنفيذية ، وانخفاض الثقافة السياسية السائدة لدى المصريين ، والظروف الاجتماعية والاقتصاديـــة من ارتفاع نسبة الأمية وانتشار الفقر والأمراض كعوائق لإقرار نظام انتخابي فعال .

أما الورقة الثالثة قدمها على الصاوى وياسر فتحي بعنوان " النظام الانتخابي فى مصر :الواقع وأفـــاق التعديل " عرضا فيها الآليات الواجب توافرها لنجاح النظام الانتخابي وهى ثقافة انتخابية لدى جمهور الناخبين وزيادة الوعى بأهمية المشاركة السياسية وضرورة توافر نظرة إعلامية جيدة العملية الانتخابية . إما مـــن الناحية الحزبية من المهم إصلاح النظام الحزبى وإيجاد تعددية حزبية حقيقية على الساحة السياسية لاستقطاب غالبية طوائف الشعب .

أما الجلسة الثالثة فقد رأسها عوض المر رئيس المحكمة الدستورية سابقا ، وقدم على الصاوى وكريم السيد بحثاً بعنوان " النظم الانتخابية فى الدول العربية : نظرة مقارنة " عرضا أهم ملامح النظم الانتخابية فـــى

الدول العربية من حيث عدد المجالس وإعداد النواب ومدة الفصل التشريعى ونظام انتخاب كل دولة ، وخصائص الحياة الحزبية فى الوطن العربي من دول تسمح بالعمل الحزبي (الأردن والسودان واليمن وتونس والمغرب والجزائر و موريتانيا وجيبوتى و جزر القمر ولبنان وفلسطين ومصر) ودول تسمح لأحزاب وتمنع أخرى (العراق وسوريا) ودول تمنع الأحزاب (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان وليبيا).

الورقة الثانية قدمها محمد عاشور بعنوان " الانتخابات والنظم الانتخابية فى أفريقيا بعد الحرب الباردة" حيث عرض للنظم الانتخابية السائدة فى القارة وعلاقتها بالحياة السياسية وانعكاسات ذلك على استقرار المجتمعات الإفريقية من خلال رصد ومتابعة الانتخابات الإفريقية وأهم ملامحها وسماتها ، قد استعرض تكوين الهيئة الناخبة وطرق الانتخاب وادارة العملية الانتخابية والإشراف عليها وقيود ومعوقات النظم الانتخابية الإفريقية وعلاقة الانتخابات بالحياة السياسية فى إفريقيا .

أما الجلسة الرابعة فقد رأسها مصطفى كامل السيد، وقدم كريستوف هارتمان ورقة بعنوان "أهم النظم الانتخابية العالمية وخاصة النموذج الألماني " عرض فيها كيفية إجراء الانتخابات فى ألمانيا حيث وفر النظام الانتخابي الألماني الشروط التى تضمن ارتفاع نسبة المشاركة فى الانتخابات والتى لاتقل مطلقا عن ٧٥% منذ الحرب العالمية الثانية ، فالنظام يقوم على التمثيل النسبى للأحزاب فيشترط حصول الحزب على نسبة ٥% على المستوى القومى للدخول إلى البرلمان وهذا يمنع الأحزاب المتطرفة والصغيرة من التحكم فى السياسية الألمانية ويضمن وصول الأحزاب القوية إلى البرلمان . كما يأخذ النظام الألماني بنظام المجلسين الأول لتمثيل الأحزاب والآخر لتمثيل الولايات وهذا يتناسب والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، وكما يتناسب والثقافة السياسية الألمانية . وقد طرح مصطفى كامل السيد عدة تساؤلات حول إمكانية تطبيق هذا النظام فى مصر وأهمية وضع النظام الألماني في الاعتبار عند وضع قانون جديد للانتخابات .

أما الجلسة الختامية فكانت عبارة عن مائدة مستديرة حول "مصر والنظام الانتخابي الأكثر ملاءمة، حيث تناول محمود المراغى مظاهر الفساد فى النظام الحزبي الحالى وأهمية تطوير العمل الحزبي للقضاء على زيادة نفوذ المال فى الانتخابات وانتشار العنف على نطاق واسع ، عرض اقتراحات لنزاهة العملية الانتخابية مثل وجود مرحلة انتقالية مع القانون الجديد وان تكون كافة مراحل العملية الانتخابية تحت إشراف وزارة العدل وتخلى رئيس الدولة عن رئاسة الحزب . أما يحيي الجمل فقد طرح سؤالاً حول إذا ما كانت لدى القائمين على السلطة فى مصر منذ ١٩٥٢ رغبة فى المشاركة أم لا ؟ . أما إبراهيم أباظة فقد تناول العيوب الموجودة فى قانون مباشرة الحقوق السياسية ودور القضاء فى الإشراف على العملية الانتخابية ، وقال إن إجراء الانتخابات فى ظل قانون الطوارئ يفسد الانتخابات لان فيه إفساد لإرادة الناخبين ، كما انه فضل إجراء الانتخابات بأسلوب القائمة لتقليل نفوذ وسطوة المال فى الانتخابات . أما رفعت السعيد فقد انتقد وضع الحزب الوطني بوصفة مسيطرا على مجرى الحياة السياسية وتهميشه للأحزاب الأخرى ، كما طالب بوضع قانون

جديد للانتخابات وتنقية جداول الناخبين وان يكون الإشراف على كافة مراحل العملية الانتخابية فى يـــد وزارة العدل . أما محمد رجب ممثل الأغلبية فى مجلس الشورى ، فقد نفى أن يكون الحزب الوطني مسيطرا بـل أن بنية الأحزاب الأخرى هى الضعيفة، فالحزب الوطني يشهد تطويرا مستمرا حتى يستمر حزبا جماهيريا ، يعـبر عن مصالح الوطن والمواطنين . أما محمد بدران أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، فقـــد عـرض لنظم انتخابية مختلفة ومدى ملاءمتها للنظام المصرى وقد طالب بعدة أمور رئيسية منها تحديد هيئة النـــاخبين فى القانون الجديد وتعديل الجداول الانتخابية وتقسيم الدوائر بشكل يتناسب مع المصلحة العامة وإعادة النظـر فى نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين وتنظيم الحد الاقصي للإنفاق وتجريم مجاملة النـــاخبين وتعميـم اســتخدام الرقم القومى . وقد اتفق معظم الحضور على ضرورة إعداد قانون جديد للانتخابات يراعي الظروف المصريـة ويقضي على الظواهر السلبية ويحقق النزاهة فى العملية الانتخابية .